مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024

Contribution of private and public entrepreneurial projects to the non-hydrocarbon gross domestic product in Algeria during the period 2000–2024

زهرة مصطفى [1]،

[1] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، zahra.mustapha@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام:2026/07/24 تاريخ القبول: 2026./09/09 تاريخ النشر:15 /2026/09

ملخص:

أردنا من خلال هذا المقال وصف وتحليل مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024. وقد تطرقنا في البداية لمفهوم كل من المقاولاتية والناتج المحلي الإجمالي، ثم تطرقنا لتطور عدد المشاريع الخاصة والعامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم عرضنا مساهمة كل من مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024.

وقد وجدنا بأن عدد المشاريع الخاصة تطور بشكل كبير في الجزائر خلال فترة الدراسة وهي تمثل أكثر من 99% من عدد المشاريع الكلية. كما وجدنا بأن المشاريع الخاصة أكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت تزيد نسبة هذه المساهمة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث إنتقلت هذه المساهمة من 74.27% سنة 2000 إلى 85.58 % سنة 2024 وهذا ما يبين أهمية مشاريع المقاولاتية الخاصة في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المشاريع الخاصة، المشاريع العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.

تصنيف JEL:L26، L33، E01.

Abstract :

We aimed, through this article, to describe and analyze the contribution of private and public entrepreneurial projects to the non-hydrocarbon Gross Domestic Product in Algeria during the period 2000–2024.

We first addressed the concepts of entrepreneurship and Gross Domestic Product, then examined the evolution in the number of private and public projects in Algeria during the study period. After that, we presented the contribution of both private and public entrepreneurial projects to the non-hydrocarbon GDP in Algeria over the same period.

We found that the number of private projects increased significantly in Algeria during the study period, accounting for more than 99% of the total number of projects. We also found that private projects contributed more to GDP, with this contribution increasing year after year during

المؤلف المرسل: الاسم الكامل

the study period, rising from 74.27% in 2000 to 85.58% in 2024. This highlights the importance of private entrepreneurial projects in the national economy.
Keywords: Entrepreneurship, Private Projects, Public Projects, Gross Domestic Product, Non-Hydrocarbon Gross Domestic Product.
Jel Classification Codes : L26, L33, E01.

1. مقدمة:

إن المقاولاتية هي نشاط يقوم به فئة من الناس يسمون رواد الأعمال، وهذا من أجل تنفيذ مشاريع إقتصادية لتحقيق الربح وخلق الثروة، وتقوم هذه المشاريع عادة على أفكار إبتكارية، وفيها الكثير من المخاطرة. وتعتبر المقاولاتية أساس النمو الاقتصادي في أية دولة، لهذا فهي تحضى بالدعم والمساندة من قبل الحكومات في كل الدول خاصة المتقدمة منها. والجزائر من بين هذه الدول التي عملت ومازالت تعمل على دعم المقاولاتية خاصة مع بداية هذه الألفية عندما توفرت لديها الموارد المالية وبدأ الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي يسود في كل ربوع الوطن، وأدركت مدى أهمية المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا المقال سيتم عرض وتحليل مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة والخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2024، حيث سيتم إعتماد مؤشر إقتصادي مهم وهو الناتج المحلي الاجمالي إقتصاديين مختلفين لقياس هذا النمو ويتمثل هذين المؤشرين في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

1.1.إشكالية البحث:

السؤال الرئيس:ما هي مساهمة كل من مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 ؟

ومن خلال التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 ؟
- ما هي مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 ؟
- من هي المشاريع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 الخاصة أو العامة؟

وطبقا للتساؤلات الفرعية السابقة سنقدم الفرضيات التالية للإجابة على هذه التساؤلات:

الفرضية الرئيسة:إن مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في النتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 تتطور باستمرار تبعا لتطور الناتج المحلي وهذا التطور تختلف نسبته حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر ويمر بها العالم من فترات إنتعاش وفترات إنكماش.

الفرضيات الفرعية: يمكن صياغة الفرضيات الفرعية في الفرضيات التالية:

- إن مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 حتما ستكون كبيرة وهذا نظرا لتوجه الجزائر نحو الرأسمالية والحرية الاقتصادية وتشجيعها للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- إن مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 سيكون حتما أقل من الخاصة وهذا بحكم تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي وخوصصتها للكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- إن مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 سيكون أكبر من مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة وهذا بحكم العدد الكبير للمشاريع الخاصة مقارنة بالمشاريع العامة.

2.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع مهم وهو مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024، فالناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات مؤشر مهم لحالة الاقتصاد الوطني، ومعرفة أي نوع من المشاريع له مساهمة أكبر في هذا الناتج أيضا مهم حتى نزيد في دعمه ونوفر له كل الظروف الملائمة لينمو ويتطور تزيد مساهمته أكثر فأكثر، وحتى النوع الذي لا يساهم كثيرا ندعمه حتى يساهم أكثر فأكثر.

3.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- متابعة تطور عدد مشاريع المقاولاتية العامة والخاصة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- متابعة تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- مقارنة بين مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تحليل أسباب الفوارق في مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.1.منهج الدراسة:

للإجابة على أسئلة الاشكالية والتحقق من صحة الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح لنا بجمع المعلومات وتنظيمها وتبويبها وتحليلها قصد الوصول إلى مجموعة من النتائج، التي تمكننا من التحقق من صحة الفرضيات التي قدمناها في هذه الدراسة والإجابة على أسئلة الاشكالية.

5.1.هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر هي:

1. المقاولاتية.
2. الناتج المحلي الاجمالي.
3. مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2024.

2.المقاولاتية

1.2. تعريف المقاولاتية:

لقد تعددت تعاريف المقاولاتية (Entrepreneurship) بين الباحثين والمختصين في هذا المجال، وهذا لتعدد الزوايا التي ينظر منها هؤلاء الباحثون والمختصون للمقاولاتية، فالبعض منهم يركز على طبيعة العملية في حد ذاتها، وبعض آخر ينظر إلى الشخص الذي يقوم بهذه العملية وهو ما يعرف بالمقاول، وآخرون يركزون على دوافع المقاولاتية، وفيما يلي سنعرض بعض هذه التعاريف.

فالعالم Schumpeter وهو من أشهر الباحثين الذي تكلموا عن المقاولاتية فيرى بأنها عملية "تدمير خلاق" (Creative Destruction) ، حيث يقوم المقاول من خلال هذه العملية بتدمير الروتين الذي يعمل به السوق حاليا من خلال إبتكار منتجات

جديدة، أو إبتكار أساليب إنتاج جديدة، أو فتح أسواق جديدة، مما يهدم الوضع القائم للمؤسسات حاليا في السوق ويستبدله بوضع جديد مولدا نموا إقتصاديا (بعيط، 2017-2016، صفحة 16)، فالعالم شومبيتر هنا يركز على جانب الابتكار في عملية المقاولاتية، ويرى بأنها أساس التجديد والتطوير في أساليب العمل والانتاج، وهي أساس تطوير المنتجات وخلق منتجات جديدة.

وقد عرفت المقاولاتية بأنها عملية إنشاء جديدة ذات قيمة، وذلك بتوفير الوقت والجهد والمال اللازم لإنشاء مشروع وتحمل المخاطر المرتبطة به، وهي عملية ديناميكية لتحقيق تراكم الثروة التي تتم عن طريق الأفراد الذين يقبلون المخاطرة في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتنفيذ لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات التي قد تكون جديدة وفريدة من نوعها، ولكن يجب أن يضيف المقاول إليها قيمة وذلك من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية (قواسمي، 2020، صفحة 161)، ويركز هذا التعريف للمقاولاتية على التجديد باستخدام مختلف الموارد مع تحمل المخاطر التي تواجه صاحب رأس المال.

أما Costa فقد عرفت المقاولاتية بأنها عملية البحث والتعرف من قبل الفرد على الفرص التجارية، والعمل على تقييم هذه الفرص واستغلالها بتطوير منتجات أو خدمات جديدة وغالبًا ما تكون مستدامة، وذلك ضمن إطار من التساؤلات تشمل: لماذا تنشأ هذه الفرص، ومتى تظهر، وكيف يمكن اكتشافها. (بن علوان، 2025، صفحة 229) ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الباحثة Costa تركز بشكل كبير على أن المقاولاتية هي عملية البحث عن الفرص التجارية واستغلالها وإنتاج منتجات جديدة تتميز غالبا بالاستدامة.

وقد عرف Robert Hisrich المقاولاتية بأنها سيرورة عمليات تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة، مع تحمل المخاطر الناتجة عن ذلك بمختلف أنواعها، وهذا قصد الحصول على إشباع مادي ومعنوي. (بعوني، 2022، صفحة 177)

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ وجود تباين فيما بين هذه التعاريف، فكل تعريف يركز على خاصية معينة أو البعض من خصائص المقاولاتية ويهمل خصائص أخرى. وفيما يلي سنتطرق لأهم خصائص المقاولاتية التي وردت في تعاريف الباحثين في هذا المجال وهي:

2.2.خصائص المقاولاتية:

- **استغلال الفرص:** المقاولاتية هي عملية البحث عن الفرص الموجودة في السوق واستغلالها.
- **الابتكار:** ويعني أن المقاولاتية تركز على إيجاد أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات أو تحسين منتجات موجودة من قبل. (قواسمي، 2020، صفحة 161)
- **تحمل المخاطر:** المقاولاتية هي تقبل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المحتملة والتي قد تنتج عن تجسيد الافكار في شكل المشاريع. (زلط، 2024، صفحة 256)
- **إدارة الموارد:** المقاولاتية هي تنظيم الموارد البشرية، المادية، والمالية بفاعلية لتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة.
- **خلق الثروة:** تهدف المقاولاتية إلى خلق الثروة، خلق فرص عمل جديدة وتطوير المجتمع. (قواسمي، 2020، صفحة 161)

3.2.أهمية المقاولاتية:

إن للمقاولاتية أهمية كبيرة سواء بالنسبة للفرد المقاول أو بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للمجتمع، وفيما يلي سنعرض هذه الأهمية ضمن العناصر التالية:

- إن المقاولاتية هي وحرية تفكير قبل أن تكون مشروع إقتصادي، فهي تسمح للفرد المقاول بأن يفكر بحرية ويجسد أفكاره على أرض الواقع من أجل إنجاز مشروع إقتصادي، يسمح له باثبات نفسه وإبراز قدراته الفكرية والقيادية، وبأنه شخص فعال في المجتمع الذي ينتي إليه، فيحظى بالتقدير والاحترام والمساندة، خاصة إذا نجح مشروعه وقدم فائدة للمجتمع. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 558)
- تشجع المقاولاتية الفرد المقاول على المبادرة والمخاطرة ومواجهة المشكلات والعمل على حلها بكل جد ومثابرة من أجل إنجاح المشروع الذي جسده، والمقاولاتية هي وسيلة لتحقيق الذات لدى بعض الأفراد الذين لديهم رغبة في دخول عالم المال والأعمال والبحث عن الغنى وحياة الرفاهية.
- المقاولاتية تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي للدولة والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وهذا يرجع إلى المشاريع الاقتصادية التي تحدثها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، والتي تسمح بزيادة في إنتاج السلع والخدمات بكل أنواعها، والزيادة في خلق الثروة. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 559)
- المقاولاتية تسمح بإعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي الوطني من خلال خلق مؤسسات جديدة ذات أفكار ابداعية تستجيب لاحتياجات السوق. (بعوني، 2022، صفحة 180)
- المقاولاتية تعمل على استمرارية المنافسة في الأسواق، وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه بعض المؤسسات بفضل الابداع والابتكار الذي يرفع من جودة ونوعية المنتجات.
- المقاولاتية تعمل على التقليص من الواردات وزيادة الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات لدى الدولة.
- تعمل المقاولاتية على توفير فرص العمل والحد من البطالة، وذلك بتشغيل العمالة التي يختارها المقاول وفقا لاحتياجات المشروع الذي جسده. (قواسمي، 2020، صفحة 161)
- تعمل المقاولاتية عل الحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة كالسرقة والانحراف لدى الشباب وتعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة وغيرها من السموم.
- تعمل المقاولاتية على المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في التشغيل وتوزيع الدخل بين الأفراد، وتوفير الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 559)
- تعمل المقاولاتية على الحد من النزوح الريفي وذلك من خلال تمكين سكان الأرياف من إنشاء مشاريع فلاحية وحرفية خاصة بهم، وإحداث التنمية في المناطق الريفية، مما يعمل على إستقرار السكان في هذه المناطق.
- تسمح المقاولاتية بفتح المجال أمام المرأة لتجسيد أفكارها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه، خاصة في الوسط الريفي الذي يعتمد على عمل المرأة بشكل كبير في الأنشطة الزراعية والحرفية، علما أنها تمثل حوالي نصف سكان أغلب المجتمعات. (بعوني، 2022، صفحة 181)
- إن المقاولاتية تعمل غالبا على التجديد والابتكار في طرق الانتاج وفي المنتجات، وهذا ما يسمح للمقاولين بالتكيف مع متطلبات العصر والقوانين الجديدة للاستثمار والتي توصي بالمحافظة على البيئة الطبيعية والاستغلال العقلاني للموارد للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، كما أصبحت المقاولاتية تركز على المشاريع التي تعمل على رسكلة النفايات والبحث عن مصادر طاقة طبيعية ومستدامة كبديل للبترول والغاز. (بن علوان، 2025، صفحة 234)

4.2.مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية:

1.4.2.المقاول:

لقد وردت الكثير من التعاريف للمقاول نذكر منها ما يلي:

عرف Cantillon المقاول بأنه شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة أو المقترضة في ظل حالة عدم التأكد من أجل تحقيق أرباح ناتجة عن عوائد عوامل الانتاج والمتبقية من تغطية تكاليف عوامل الإنتاج، متحملا بذلك مختلف أنواع المخاطر سواء المالية أو غير المالية التي يواجهها مشروعه. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 555)

في حين عرفه Knight بأنه الشخص الذي يتصرف بناء على توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل حالة اللايقين إتجاه تقلبات السوق. (قواسمي، 2020، صفحة 161)

أما Say فقد عرفه بأنه وسيط بين مختلف المنتجين وكذلك هو وسيط بين المنتجين والمستهلكين، حيث أنه يدير عوامل الإنتاج، وهو يعمل في أنشطة أو ظروف لا يستطيع الكثير من الأفراد العمل فيها. (بعيط، 2017-2016، صفحة 16)

أما Shumpeter فيرى بأن المقاول هو شخص مبدع لديه الرغبة والقدرة في تغيير استخدام الموارد المتوفرة لديه، مما ينتج عنه ابتكارات جديدة من خلال إما خلق منتج جديد، اكتشاف سبل مبتكرة في الإنتاج، ايجاد منافذ جديدة لتوزيع أو تسويق المنتجات وإكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 555)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للمقاول بأنه شخص مخاطر ومغامر يبحث عن الفرص في السوق لاستغلالها بما يملك من موارد مالية ومعرفية وهذا من أجل إنتاج منتجات متميزة عن الآخرين وتحقيق العوائد من ورائها.

2.4.2.الروح المقاولاتية:

الروح المقاولاتية(Entrepreneurial Spirit) هي عبارة عن حالة نفسية وذهنية تدفع الفرد المقاول نحو المبادرة، الابتكار وتحمل المخاطر لتحويل الأفكار التي تدور في ذهنه إلى مشاريع واقعية، بهدف خلق قيمة مضافة. والروح المقاولاتية تتجاوز مجرد إنشاء مشروع لتشمل السلوك المرن والإبداعي في استخدام الموارد وتجاوز التحديات. (قرومي و بن علي، 2018)

كما تعرف الروح المقاولاتية بأنها مفهوم مرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين لديهم روح المقاولاتية يميلون لتجريب الاشياء الجديدة، أو يقومون بالأشياء بشكل مختلف عن الآخرين ولديهم قدرة كبيرة للتكيف مع التغيير. كما تعرف على أنها مجموعة من القدرات والمؤهلات التي تميز الشخصية المقاولاتية، ويعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية. (هيشر و موفق، 2017، صفحة 286)

مما سبق يتبين بأن الروح المقاولاتية هي مجموعة من الاستعدادات النفسية والذهنية التي تتوفر لدى الشخص والتي تدفعه إلى التوجه نحو المخاطرة والمبادرة في مجال الأعمال من أجل البحث عن الفرص واستغلالها باستخدام الموارد المتاحة لديه بغية تحقيق العوائد من ذلك.

3.4.2.الثقافة المقاولاتية:

تعرف الثقافة المقاولاتية على أنها مجموعة من المهارات والمعارف المكتسبة من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد والتي يتم العمل بها وتطبيقها في الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة وفي البحث عن الفرص الاستثمارية في السوق، وإيجاد أفكار مبتكرة لاستغلالها في إنجاز مشروع اقتصادي الهدف منه تحقيق الربح. كما تتضمن الثقافة المقاولاتية طرق التنظيم والتسيير المتعارف عليها والمعمول بها لدى المقاولين وأساليب اتخاذ القرار المستخدمة لديهم أيضا. (سيدي صالحة و لونيس، 2022، صفحة 557)

كما تعرف الثقافة المقاولاتية على أنها مجموعة الأفكار والقيم والمعارف والخبرات والتي تتفاعل فيما بينها لدى الشخص المقاول وتظهر في شكل سلوكيات وأفعال يقوم بها المقاول عند تجسيد أفكاره في شكل مشروع. (قزال و بهدي، 2019، صفحة 48)

وعليه فالثقافة المقاولاتية هي جزء من الثقافة المجتمعية تتعلق بكل ماله علاقة بالمال والأعمال التجارية والاستثمار ويكتسبها الفرد من أسرته ومحيطه ومجتمعه، وتجعل منه شخصا مقاولا يبادر إلى تجسيد أفكاره دون خوف أو تردد.

3. الناتج المحلي الاجمالي

1.3. تعريف الناتج المحلي الاجمالي:

إن مصطلح الناتج المحلي الاجمالي يستخدم بشكل واسع لدى الاقتصاديين لأنه يعبر عن وضعية إقتصاد أي دولة خلال فترة زمنية معينة، وهو مؤشر مهم في الاقتصاد الكلي لمتابعة تطور إقتصادات الدول والمقارنة بينها.

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. (نرمين، 2021، صفحة 07)

كما يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة عوامل الانتاج المتاحة داخل الدولة فقط خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون هذه عوامل الانتاج، أي سواء كانت تلك العوامل مملوكة لأفراد وطنيين يتمتعون بجنسية الدولة التي يقيمون بها أو مملوكة من قبل أجانب يقيمون في الدولة ولكن لا يحملون جنسية الدولة التي يقيمون بها. أو هو مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للدولة بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية. (أيوب و محمد أحمد، 2021، صفحة 136)

2.3.طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي إنطلاقا من خلال ثلاث مقاربات مختلفة هي: (موسوعة الجزيرة نت، 2015)

من خلال الإنتاج: يحسب الناتج المحلي الاجمالي بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية على مستوى الدولة، وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الانتاج.

- من خلال الإنفاق: يحسب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه المقاربة بجمع مختلف النفقات على مستوى الدولة من إنفاق الاستهلاك النهائي للأسر، إنفاق الشركات والقطاع الحكومي، بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (أي الفرق بين الصادرات والواردات).
- من خلال الدخل: يحسب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه المقاربة بجمع كل المداخيل المتولدة عن الانتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

3.3. الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: (موسوعة الجزيرة نت، 2015)

عندما يقاس الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على الأسعار الحالية في السوق فإنه يسمى بالناتج المحلي الاجمالي الاسمي، ولكن هذا الناتج لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نموا أو انكماشا، وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار بين الارتفاع والانخفاض. ولهذا فلا يتم إجراء المقارنات بين فترات زمنية مختلفة إلا بالإعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتم حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من خلال استخدام معامل يسمح بتحييد أثر الأسعار على تطور الإنتاج. وبهذا يتم تتبع حقيقة تطور حجم الانتاج دون تأثير تغيرات الأسعار.

ويستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستند إليه على الوضعية العامة للاقتصاد، حيث إن نموه دليل على زيادة الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس.

4.مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2024:

1.4.دراسة تطور عدد مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024):

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، لكن يمكن أن نميز بين فترتين بارزتين مر بهما الاقتصاد الجزائري. الفترة الأولى وهي الممتدة من الاستقلال إلى سنة 1990م، وهي الفترة التي إنتهجت فيها الجزائر النهج الاشتراكي، حيث كان النشاط الاقتصادي شبه محتكر من قبل الدولة، ممثلة في المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي كانت تتميز بكبر حجمها وكثرة عمالها وضعف مردوديتها، أما المؤسسات الخاصة فكانت قليلة جدا ومساهمتها في الاقتصاد الوطني فكانت ضعيفة. لكن مع بداية تسعينات القرن الماضي تحولت الجزائر إلى النظام الرأسمالي وبدأت تنسحب شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي، وشرعت في خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية وغلقت الكثير منها خاصة تلك التي كانت تعاني من تراكم الديون وكانت غير مرضية. وفي نفس الوقت بدأ القطاع الخاص يدخل النشاط الاقتصادي وينشئ المؤسسات بوتيرة متسارعة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات أعاقت كثيرا تحول الاقتصاد الجزائري إلى النهج الرأسمالي. لكن مع بداية الألفية عرفت الجزائر تحسن في الوضع الأمني و السياسي والاقتصادي أيضا، وتم إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي وتم تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص من خلال تعديل القوانين. حيث عرف الاستثمار الخاص إنطلاقة قوية وأصبح فاعل أساسي في الاقتصاد الوطني من خلال عدد المؤسسات المنشأة كل سنة، بينما القطاع العام تراجع كثيرا أمام القطاع الخاص، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(01): يبين تطور عدد مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنة	مجموع المشاريع المقاولاتية	عدد مشاريع المقاولاتية الخاصة	النسبة %	عدد مشاريع المقاولاتية العامة	النسبة %
2000	170897	170119	99.54	778	0.46
2001	180671	179893	99.56	778	0.44
2002	190,330	189552	99.59	778	0.41
2003	208727	207949	99.62	778	0.38

0.35	778	99.65	225449	226227	**2004**
0.36	874	99.64	245842	246716	**2005**
0.30	793	99.70	269806	270599	**2006**
0.23	666	99.77	293946	294612	**2007**
0.16	626	99.84	392013	392639	**2008**
0.13	591	99.87	455398	455989	**2009**
0.12	572	99.88	511856	512428	**2010**
0.11	557	99.89	532702	533259	**2011**
0.09	561	99.91	686825	687386	**2012**
0.08	547	99.92	747387	747934	**2013**
0.07	544	99.93	820194	820738	**2014**
0.06	532	99.94	896279	896811	**2015**
0.05	438	99.95	1013637	1014075	**2016**
0.03	264	99.97	1060025	1060289	**2017**
0.03	262	99.97	1092908	1093170	**2018**
0.02	244	99.98	1171701	1171945	**2019**
0.02	239	99.98	1209252	1209491	**2020**
0.02	225	99.98	1286140	1286365	**2021**
0.02	223	99.98	1359580	1359803	**2022**
0.015	223	99.985	1483757	1483980	**2023**
/	/	/	/	/	**2024**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على: (لم تتوفر لنا إحصائيات سنة 2024)

– Le Bulletin d'information statistique PME (2000-2023).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) قد تزايد بشكل كبير حيث إنتقل عدد هذه المشاريع من 170897 مشروعا سنة 2000 إلى 1483980 مشروعا مقاولاتيا خلال سنة 2023، وهذا بزيادة 1313083 وهذا رقم كبير جدا حيث تضاعف العدد بأكثر من ثمانية أضعاف في ظرف ثلاث وعشرون سنة، ولقد كانت وتيرة الزيادة في المشاريع المقاولاتية تتزايد باستمرار بمقدار حوالي عشرة ألاف مشروع سنويا خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، لكن عدد المشاريع السنوية المنشأة فاقت عشرون ألف مشروعا إبتداء من سنة 2004، وخلال 2007–2008 بلغت الزيادة في عدد المشاريع حوالي 98000 مشروع، وخلال الفترة 2011–2012 بلغت الزيادة بأكثر من 150000 مشروع. والشيء الملاحظ في الجدول السابق هو أن مشاريع المقاولاتية الخاصة تهيمن على أكثر من 99% من مجموع المشاريع وهذا شيء طبيعي لأن الجزائر تبنت النظام الرأسمالي منذ تسعينات القرن الماضي. وأما مؤسسات القطاع العام فقط إنخفض عددها حيث إنتقل من 778 مؤسسة سنة 2000م إلى أن وصلت إلى 223 مؤسسة سنة 2023 وكخلاصة فتطور القطاع الخاص شهد طفرة كبيرة مع بداية القرن الحالي خصوصا في العشرية الثانية أين عملت الدولة الجزائرية على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لإنشاء المشاريع في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

2.4.مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000–2024):

يمكن التعرف على مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000–2024) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة والعامة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000–2024)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	مساهمة المشاريع المقاولاتية الخاصة	(%) النسبة	مساهمة المشاريع المقاولاتية العامة	(%) النسبة
2000	2507.2	1588.97	74.27	550.46	25.73
2001	2783.2	1886.95	76.70	573.19	24.30
2002	3045.7	1804.56	75.44	587.31	24.56
2003	3383.4	2009.19	76.72	609.53	23.28
2004	3829.3	2132.23	76.93	627.4	23.07
2005	4209.1	2364.5	78.41	651	21.58
2006	4619.4	2740.06	79.56	704.05	20.44
2007	5263.6	3153.77	80.80	749.86	19.20
2008	6046.1	3574.07	82.45	760.92	17.55
2009	6858.9	4162.02	83.59	816.8	16.41
2010	7811.2	5,137.46	84.98	827.53	15.02
2011	9346.0	5137.46	84.77	923.34	15.23
2012	10672.3	5813.02	87.99	793.38	12.01
2013	11675.8	7634.43	88.30	893.24	15.56
2014	12547.3	7,338.65	86.10	1187.93	13.90
2015	13578.4	7924.51	85.78	1313.36	14.22
2016	14499.5	8529.27	85.77	1414.65	14.23
2017	14934.1	8815.62	87.22	1291.14	12.77
2018	15844.8	9524.41	87.49	1362.21	12.51
2019	16510.0	10001.3	87.34	1449.22	12.66
2020	15808.7	9326.55	87.77	1299.91	12.23
2021	19496	10334.13	87.87	1426.6	12.13
2022	21836.3	11881.9	86.71	1820.5	13.28
2023	24836.5	17268.4	85.76	2867.3	14.24
2024	28553.3	18916.1	85.58	3189.27	14.42

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Le Bulletin d'information statistique PME (2000-2024).
- Ministry of Finance, General Directorate of Forecasting and Policies, Economic accounts (2000-2024).

من خلال الجدول السابق يتضح بأن مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من مساهمة مشاريع المقاولاتية العامة خلال فترة الدراسة، وكانت هذه المساهمة تزداد مع مرور السنوات بحيث إنتقلت من حوالي1588مليار دينار جزائري أي ما نسبته 74.27% إلى أن بلغت القيمة 9326 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 87.76% من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات. لكن كانت تتراجع هذه النسبة في بعض السنوات بقدر قليل ثم تعود إلى الارتفاع إلى أن استقرت هذه النسبة في الأربع سنوات الأخيرة من الدراسة عند 87%. ويرجع هذا الارتفاع المستمر في نسبة مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات إلى توسع القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الاستثمار في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وهذا نتيجة التحسن المستمر في مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث قدمت الدولة الجزائرية الكثير من الحوافز والامتيازات للقطاع الخاص للولوج للنشاط الاقتصادي خاصة خلال بداية القرن الحالي، أين توفرت لدى الدولة الجزائرية مداخيل مالية معتبرة من عائدات المحروقات استخدمتها في تهيئة الكثير من المناطق الصناعية وإنجاز البنية التحتية من خلال إنشاء العديد من الموانئ والمطارات والطرقات والسكك الحديدية، كما قامت بتقديم العديد من الحوافز والامتيازات والقروض البنكية أكثر فأكثر لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المشاريع الاقتصادية. إلا أن الدولة لم تنسحب كليا من النشاط الاقتصادي بل إحتفظت ببعض المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تنشط في بعض القطاعات

التي يتجنبها القطاع الخاص مثل النقل البحري والجوي والنقل بالسكك الحديدية والصناعات الثقيلة والمحروقات. وأما مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات فقد كانت حوالي الربع وبالضبط 25.73% سنة 2000 وبدأت تتناقص شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى 12.13% سنة 2021م، ثم عاودت الصعود منذ سنة 2022 إلى سنة 2024 بنسبة أكثر من 01%، وهذا رغم النمو المستمر لمشاريع المقاولاتية في القطاع الخاص والإنخفاض المستمر لمشاريع المقاولاتية في القطاع العام خلال فترة الدراسة، إلا أن مساهمة مؤسسات القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بقيت تزداد في القيمة طوال فترة الدراسة وهذا لأن الكثير منها مازال يتوسع في النشاط ويزيد في الاستثمار مثل مؤسسة صيدال لصناعة الأدوية التي خلقت العديد من الوحدات الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة.

5.خاتمة:

في خلاصة هذا المقال سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها، وأهم التوصيات التي يمكن تقديمها والتي قدم تسهم في تصحيح بعض النقائص التي كشفت عنها الدراسة.

1.5.النتائج: من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

- المقاولاتية هي ثقافة وأفكار قبل أن تكون استثمار ونشاط إقتصادي.
- المقاولاتية ليست بالضرورة إبتكار وأفكار جديدة يتم تجسيدها على أرض الواقع بل يمكن أن تكون إستغلال لفرص موجودة في السوق لم يتفطن إليها الكثير من الأفراد.
- مشاريع المقاولات الخاصة أصبحت تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري من خلال عدد المؤسسات الذي قارب 1.5 مليون مؤسسة سنة 2023 بنسبة أكثر من 99% من العدد الاجمالي للمؤسسات الناشطة في الجزائر.
- مساهمة مشاريع المقاولاتية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي الوطني خارج المحروقات قارب 19 ألف مليار دج سنة 2024 وهذا ما يشكل نسبة 85.58% وهي مساهمة كبيرة جدا.
- مازالت المؤسسات الاقتصادية العمومية تساهم بمقدار الربع في الناتج الداخلي الاجمالي الوطني رغم أن عددها قليل جدا بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، وهذا لأنها مؤسسات كبيرة الحجم ورقم أعمالها كبير جدا وبعضها يتوسع كل عام، وهذا عكس المؤسسات الخاصة التي تشكل المؤسسات الصغيرة نسبة كبيرة منها ورقم أعمالها صغير جدا في معظمها.

2.5.التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- يجب الاهتمام أكثر بالمقاولاتية الخاصة لأنها تمثل عصب الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير لها كل الحوافز والتسهيلات التي تساعدها على النمو والتوسع والتطور.
- يجب غرس ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري عامة والشباب خاصة حتى نرفع أكثر من عدد المشاريع الاقتصادية الخاصة، وبهذا يرتفع الناتج الداخلي الخام وترتفع معه التنمية الاقتصادية وتسود الرفاهية في المجتمع.
- مواصلة نشر الثقافة المقاولاتية في الجامعات الجزائرية بين الطلبة حتى نحصل في المستقبل على عدد معتبر من رواد الأعمال الناجحين الذين يقبلون بكل قوة وثقة على خلق مشاريع إقتصادية ناجحة ويساهمون في تطوير الاقتصاد الوطني.
- يجب تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات بالنسبة للأفراد حتى يشجعهم هذا على تجسيد أفكارهم، لأن الواقع مازال يخيف كثيرا من المستثمرين خاصة منهم الشباب على الدخول في عالم المقاولاتية نظرا لما يسمعون ويشاهدون من شكاوي المستثمرين في الميدان.

- يجب على الدولة المحافظة على المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في القطاعات الحساسة مثل المحروقات، الكهرباء، الدواء، النقل ...إلخ، وهذا لأنها قطاعات تتطلب استثمارات كبيرة جدا ولا يتجه إليها معظم المستثمرين، وهي مهمة للحياة اليومية للمواطن ولمستقبل البلد.